

مصطلحُ "المناظرة" والملابسةُ بينه وبين ما يجري في المناظرات النحويّة

عمر محمد سباعي (*)

الملخص

تُعَدُّ المناظراتُ النحويّةُ مصدرًا غنيًّا بالفكر اللغوي الذي كشف لنا عن كثير من الجوانب المنهجية الخاصة بكل من المدرستين البصرية والكوفية. وقد ضبط علماء فنّ آداب البحث والمناظرة الجوّ العامّ للمناظرة، ووضعوا لها شروطًا وآدابًا تضمنُ الوصولَ إلى الغاية المثلى التي تُعقَدُ المناظرةُ في الأصل من أجلها. إلّا أنّ المناظراتِ النحويّةَ التي وصلتنا لم تكن على حالٍ واحدةٍ، من حيثِ انضباطها، والتزام أطرافها بما أصَلَّهُ العلماءُ للمناظرة، وبما وضعوه من شروطٍ وآدابٍ لها، فكان من شأن هذه الدراسة الكشفُ عن حقيقة ما يجري في المناظرات النحوية، وبيانُ قُرْبِهِ أو بُعْدِهِ عن مصطلح المناظرة كما أصَلَّهُ علماء هذا الفنّ، ومن ثمّ بيان ما يصلحُ أن يبقى في دائرة المناظرة، وما لا يصلحُ أن يبقى فيها. وقد جرت محاكمةُ نصوص المناظرات النحوية وفقَ معيارين اتُّخِذا أساسًا لذلك:

الأوّل: اكتمالُ أركان المناظرة، من دعوى ومدعٍ ومعتزٍ، وحصولِ تقابلٍ فعليٍّ بين طرفيها.

الثاني: الغايةُ من عقد المناظرة بيانُ الحقِّ وحصولُ العلم والانتفاع به.

(*) جامعة اليرموك/ قسم اللغة العربية

Debate as a term and confusion between it and what happens in grammatical debates

Abstract

The grammatical debates are considered a rich source of linguistic thought that revealed to us many methodological aspects of each of Basra and Kufah schools. Scientists of research and debate adjusted the general atmosphere of the debate, and put conditions and etiquette to ensure access to the purpose for which the debate is originally created.

The grammatical debates, which we received, were not the same in terms of discipline, and commitment of its parties to the roots, conditions, and ethics of debates. This study revealed the truth about what is going on in the grammatical debates, and its closeness or distance from the corresponding term, and then indicating what is appropriate and inappropriate in debating.

Grammatical debates were trialed according to two criteria:

Firstly: the completion of all aspects of the debate-subject of the debate, proponents and opponents, as well as the actual assembly of the two parties.

Secondly: the aim of conducting a debate is to find out the truth and to make use of it.

مقدمة

تفترضُ الدراسةُ أنّ هناك فجوةً واسعةً بين مصطلح المناظرة كما أصّل له علماء فن البحث والمناظرة، والواقع الذي نلمسه في الجوّ العام للمناظرات النحوية التي وصلتنا نصوصها. وعلى هذا، سنجدُ أنّ كثيراً من المناظرات النحوية لا يجوز أن يُصطلحَ عليها: (مناظرة)، من باب أنّها لم تلتزم بالأسس والضوابط العامّة الموضوعية للمناظرة. ومن هنا يتولّد سؤال الدراسة الأوّل: هل كانت المناظرات النحوية محقّقةً للأسس والضوابط العامّة الموضوعية لها، والناظمة لسيورتها؟ ويترتب على جواب هذا السؤال سؤال آخر: ما هي أهمّ الأمور التي حادت بالمناظرات النحوية عن مسارها حتى أخرجتها من دائرة المناظرة؟

فالمشكلة التي انبرت الدراسة للكشف عنها متمثلة في أنّ كثيراً من النصوص التي ضمت لقاءات بين النحاة واللغويين، وسُميت مناظرةً، لا تقع في دائرة المناظرة، وإن كانت اشتهرت في هذا الباب، كالمسألة الزنبورية مثلاً.

وتتضحُ أهميّة هذه الدراسة في سعيها إلى إخراج كلّ ما لا يحقّق أسس المناظرة وضوابطها من دائرة المناظرة، والغرض منها أن تكون أساساً في إعادة تصنيف النصوص التي وصلتنا، ووضع كل نصّ في دائرته الحقيقية، لا سيّما إذا كان للمناظرات النحوية دورٌ وأثرٌ في بناء الأحكام النحوية. ووضعت الدراسة المعايير اللازمة لتحخيص المناظرة من غيرها. وأشار إلى هذه المعايير آفاً في ملخص الدراسة.

أمّا مصادر الدراسة، فظهر لي بعد البحث والتقصّي أن كتاب "مجالس العلماء" لصاحبه أبي القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، أتى على ذكر جُلّ المناظرات النحوية،

فكان لذلك المصدر الأول للدراسة. واعتنت مؤلفات أخرى بالمناظرات النحويّة، فكانت تذكرُ بعضاً منها لا كلّها، كطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٣٧٩هـ)، والخصائص لابن جني (٣٩٢هـ)، والإنصاف للأنباري (٥٧٧هـ)، ومعجم الأدباء للحموي (٦٢٦هـ)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٩١١هـ)، وغيرها من المؤلفات التي أتت على ذكر عدد من المناظرات النحويّة. وحصل أن وقفت الدراسة على عدد من المناظرات التي ورد ذكرها في مؤلفات أخرى غير "مجالس العلماء"، كالمناظرة الحاصلة بين بين يونس وسيبويه، المذكورة في معجم الأدباء للحموي، وكالمناظرة الحاصلة بين المازني والفراء، المذكورة في خصائص ابن جني، وكالمناظرة الحاصلة بين أبي عمر الجرمي والفراء، المذكورة في الإنصاف للأنباري. إلّا أنّ كتاب "مجالس العلماء" يبقى المنهل الأول والأشمل لنصوص المناظرات النحويّة.

وأما وقوف الدراسة على عدد محدد من المناظرات، دون استقراء المناظرات كلّها، فإنّ ذلك كان لأمرين: الأوّل أنّ الإتيان على المناظرات النحويّة كلّها يجعل البحث ضخماً، فتضيّق الصفحات بذلك، وهو عمل لا تستوعبه إلّا المؤلفات العريضة. والثاني أنّ هدف الدراسة يتحقّق لنا في دراسة عدد من المناظرات النحويّة؛ فالأمور التي تعيب النصّ، وتُخرجه من دائرة المناظرة محدّدة، والكشف عنها عبر دراسة بعض النصوص أمرٌ حاصلٌ ومتاح.

وفي إطار الدراسات السابقة، فقد وقفت على عدد من المؤلفات التي كان لها شأنٌ في دراسة المناظرات النحويّة، ككتاب "المناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية والإسلامية" لصاحبه رحيّم الحساوي، وكتاب "المناظرات النحوية والصرفية، نشأتها وتطورها حتى نهاية القرن الثالث الهجري" لصاحبه

أسامة رشيد الصفّار . واهتم هذان الكتابان وغيرهما بدراسة المناظرات النحوية، وكان لكلّ منهجّه وطابعه، ولا ننفي أنّ هناك تقاطعاً بين هذه المؤلفات من جهة، وهذه الدراسة من جهة أخرى، إلّا أنّ ما يميز هذه الدراسة عن تلك المؤلفات هو أنّها عالجت قضية مصطلحيّة، منطلقة في ذلك من نص المناظرة نفسه، بعد قراءته وتحليله . وهذا ما لم أجده في الدراسات السابقة التي أخذت المناظرات على العموم، ولم تدرس المشكلة المصطلحية للمناظرة من وحي نصوص المناظرات نفسها . لهذا، كان لبحتي طابع خاصّ، انفرد به عن غيره من الدراسات .

المناظرة لغة واصطلاحاً

المناظرة لغة مأخوذة من الجذر اللغوي (ن ظ ر)، وفعلها ناظَرَ مناظرةً فهو مُناظِرٌ. وجاء في اللسان: "والتناظرُ التَراوُضُ في الأمر . ونظيرُك الذي يُراوِضُكَ وتُناظِرُهُ"^(١). وناظرتُ فلاناً أي صِرتُ له نظيراً في المخاطبة^(٢). فالمناظرة إذاً مخاطبةٌ تحدث بين طرفين .

وتحملُ المناظرةُ في داخلها العديدَ من المعاني الجزئية التي تشكل بمجموعها المعنى الكلّي العام؛ فالمناظرة من النظر الذي يُراد به "تقليبُ البصيرة لإدراكِ الشيء ورؤيته، أو التأملُ والفحص"^(٣). أو من النظر الذي يُراد به "الفكرُ في الشيء تقدُّره وتقيُّسه"^(٤). وقد تكون من الانتظار الذي يقتضي أن ينتظرَ أحدُ المتخاصمين

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة ن ظ ر .

(٢) انظر: المرجع السابق، مادة ن ظ ر .

(٣) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط ٤، بيروت، ١٩٩٠، مادة ن ظ ر .

(٤) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، اعتنى به ووضع حواشيه: عبدالمنعم خليل إبراهيم وكريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٧، مادة (ن ظ ر) .

فيه إلى أن يتمّ كلامُ الآخر، لا أن يتكلم في وسط كلامه^(١). والمناظرة على وزن مُفاعلة، وهي بذلك تقتضي وجودَ طرفين متقابلين؛ فالتقابل من دلالات المناظرة أيضاً. جاء في الصحاح: "وَدُورُنَا تَنَاطَرُ أَي تَقَابَلُ"^(٢). والمُنَاطَرُ: "المِثْلُ والشَّبِيه في كُلِّ شَيْء"^(٣). وفي هذا المعنى الأخير إشارة إلى أن المناظرة قد تكون "من النظر، بمعنى أن مأخذ الطرفين فيها واحد"^(٤). وهو إظهار الصواب والحق.

إنّ المعاني اللغوية التي أفادها الجذر اللغوي (ن ظ ر) بما اشتقّ منه من كلمات ساهمت في تشكيل المعالم والحدود الخاصة بمصطلح المناظرة، إضافة إلى الكشف عن بعض الضوابط والآداب المتعلقة بها.

أمّا المناظرة اصطلاحاً، فتكاد تكون تعريفاتها الموجودة في معاجم المصطلحات واحدة؛ فالمناظرة هي "النظرُ بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب"^(٥). وهي: "توجّه المتخاصمين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب"^(٦). وفي الكليات للكفوي، جاء تعريفها على صورة التعريفين السابقين، مع إضافة بسيطة؛ فالمناظرة عند الكفوي: "هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب، وقد يكون مع نفسه"^(٧). فقله: "وقد يكون مع نفسه"

(١) انظر: القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمّد نكري، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تحقيق وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، مكتبة لبنان، دون ط، ١٩٩٧، ص ٩٠٠.

(٢) الجوهري، الصحاح، مادة ن ظ ر.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، مادة ن ظ ر.

(٤) القاضي نكري، دستور العلماء، ص ٩٠٠.

(٥) الشريف الجرجاني، علي بن محمد، معجم التعريفات، مكتبة لبنان، دون ط، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٥٠.

(٦) القاضي نكري، دستور العلماء، ص ٩٠٠.

(٧) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، اعتنى به: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٩٨، ص ٨٤٩.

يُقصدُ به أنَّ النظرَ قد يكونُ بين الشخصِ ونفسهِ دونَ وجودِ شخصٍ آخرَ يقابلُهُ، ولعلَّه أدخلَ تناظرَ الإنسانِ مع نفسه في عدادِ المناظرة، لتحقيق معنى التقابل فيه، الذي هو من المعاني اللازمة في المناظرة. وبينَ ابنِ سينا أنَّ الإنسانَ يجوزُ أن يكونَ مُناظرًا ومناظرًا في آن واحدٍ، وذلك إذا ما شكَّل من نفسه طرفًا مقابلاً، لأنَّ غرضَ المناظرة -عند ابنِ سينا- حصولُ العلم، والإنسانُ قد يكونَ معلِّمًا لنفسه ومتعلِّمًا^(١). إلَّا أنَّ هناك أشياء تمرُّ بها عمليةُ المناظرة تجعلني أرى أنَّ المناظرة تتطلب وجودًا حقيقيًا لطرفين، لا يتحقق في الإنسان مع نفسه، كالادِّعاء والمعارضة والنقض والمنع والاستفسار والانتقال، وغيرها من الأشياء التي قد تظهر أثناء المناظرة.

وقد أدرجَ ابنُ سينا المناظرةَ ضمنَ المخاطبات القياسية، وهي: التعليم، والمُجارة، والمناظرة، والمعاندة، والاختبار، والمجادلة، والخطابة، والإنشاد^(٢). ثمَّ عرَّفها ببيان الغرض منها بقوله: "المناظرةُ مشتقةٌ من النظر والاعتبار، فالغرضُ فيها المباحثةُ عن الرأيين المتقابلين المتكفلين؛ أعني يتكفل كلُّ واحدٍ منهما واحدٌ من المتخاطبين ليبيِّن لكليهما الحقَّ منهما، فيساعده الثاني عليه"^(٣). ويظهرُ في تعريف ابنِ سينا الأسلوبُ الذي تقوم المناظرة عليه، والنهج الذي تسير عليه، فهي عمليةٌ تخاطبيةٌ، غرضُها الأولُ بيانُ الحقِّ، وهذا ما جعل أطرافها ينبذون التعصبَ والمعاندةَ جانبًا، بل راح كلُّ واحدٍ يساعد الآخرَ في تجليةِ الحقِّ وبيانه، فلا تجدُ تلك الخصومة التي تعتني بالذات وإظهارها على مَنْ سواها.

وكان ابنُ سينا حريصًا في اختيار ألفاظه في تعريفه للمناظرة، لدرجة أنه -على خلاف التعريفات الأخرى- لم يستعمل لفظة الخصم أو المتخاصمين، واستبدل بها

(١) انظر: ابن سينا، كتاب المنطق، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٨، مجلد ٣، ص ٤٦.

(٢) المرجع السابق، مجلد ٣، ص ٢٣.

(٣) المرجع السابق، مجلد ٣، ص ٢٣.

لفظة المتخاطبين حرصاً منه على رسم نهج واضح للمناظرة، يتبنى الحق والعلم، ويرمي بعيداً ما يناقضهما.

تشارك التعريفات السابقة في أنها ترى أن المناظرة إنما تُعقد قصد إظهار الصواب والحق. وذهب ابن سينا - كما قلنا - أبعد من ذلك حين رأى أن واجب كل طرف أن يساعد الطرف الآخر في بيان الحق والصواب؛ إذ إن "غرضهما ليس إلا حصول العلم، فلا ينتفعان بالذات إلا بما يُوقِع العلم ويُفيده"^(١).

والناظر في التعريفات السابقة، لا سيّما تعريف ابن سينا، يدرك أن هناك مسافة بين ما جاء فيها، وما هو ماثل في المناظرات النحوية، لا سيّما إن نظر في ما حصل مثلاً في المناظرة التي قامت بين سيويه (١٨٠هـ) والكسائي (١٨٩هـ)، التي اشتهرت بالمسألة الزنبورية.

ذكرنا أن ابن سينا يعرف المناظرة بأنها "المباحثة عن الرأيين المتقابلين المتكفلين؛ أعني يتكفل كل واحد منهما واحد من المتخاطبين ليبين ل كليهما الحق منهما، فيساعده الثاني عليه، فغرضهما ليس إلا حصول العلم، فلا ينتفع المتخاطبان إلا بما يُوقِع العلم ويُفيده منها"^(٢).

ويظهر من تعريفه السابق أمور ثلاثة: الأول: أن غرض المناظرة هو حصول العلم، وبيان الحق من المتخاطبين. والثاني: أن كلا من المتخاطبين يساعد الطرف المقابل، للوصول إلى الحق، والقبول به. والثالث: أن كلا المتخاطبين ينبذ التعصب لأي شيء كان، فلا يعاند، ولا يكابر، ولا يجادل جدلاً مذموماً، فترفع المنافع الشخصية، وتثبت منفعة وحيدة، هي حصول العلم، وبيان الحق.

(١) ابن سينا، كتاب المنطق، مجلد ٣، ص ٢٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، مجلد ٣، ص ٢٣.

وقد أكد هذه الغاية العلماء الذين تعهّدوا المناظرة بالدراسة والتأصيل، فهي عندهم تُعقد إظهاراً للصواب^(١)، وصيانةً للذهن عن الضلالة^(٢). ووصلنا من نصوص المناظرات ما يحمل دلالة ذلك؛ ففي المناظرة المشهورة التي جرت بين عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩هـ) وأبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)، التي حملت مسألة "ليس الطيب إلا المسك أو المسك"، ظهر أنّ الغاية من المناظرة علميّة صرف، ولم يعكّر صفوها معاندة، ولا تعصب، ولا مكابرة، بل ظهر الودّ الجميل بين طرفيها، فضلاً على اعتراف عيسى بن عمر بصحة ما قاله أبو عمرو ابن العلاء. وكان ختامها أن أخرج عيسى بن عمر الخاتم من يده، وقال لأبي عمرو بن العلاء: "لكّ الخاتم، بهذا والله فُقت الناس"^(٣).

وفي مناظرة أخرى، جرت بين الأخفش (٢١٥هـ) والمازني (٢٤٩هـ)، كان حصول الحق غاية الطرفين، فعلى الرغم من أنّ المناظرة انتهت بإفحام المازنيّ الأخفش، كان الرضا ظاهراً على الأخفش، لما وصلا إليه؛ إذ قال مخاطباً المازنيّ: "وما أحسن ما احتجبت له!"^(٤).

ويروى أنّ الأخفش بعد أن برع، جاء سيبويه يناظره، فقال له الأخفش: "إنما ناظرتك لأستفيد، لا لغيره. فقال سيبويه: أتراني أشك في هذا؟!"^(٥) ففي هذا الكلام إشارات واضحة إلى سلامة القصد وصفائه.

(١) انظر: القاضي نكري، دستور العلماء، ص ٩٠٠. وانظر: الكفوي، معجم الكليات، ص ٨٤٩.

وانظر: التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، لبنان، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٦٥٢.

(٢) انظر: القاضي نكري، دستور العلماء، ص ٦٢٦.

(٣) انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط ٣، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص ٢٤٢.

(٥) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط ١، ١٩٨٥، ص ٦٥.

وإذا ما كانت الغاية من المناظرة بيان الحق وحصول العلم، كان من السهل على أطراف المناظرة قبول الصواب، وإن لم يكن في جانبه، وكان من السهل أيضاً أن يلتبس أحد الطرفين عذراً للطرف الآخر على عدم معرفته. وهذا ما حصل من أبي الخطاب الأخفش الكبير (توفي على الأرجح في ١٥٧هـ)، الذي كان في مجلس أبي عمرو بن العلاء لما سئل عن جمع (يد) فقال: أيد، وأنكر أن تجمع على الأيادي إلا في النعم^(١). وبعد أن انقضى المجلس، قال أبو الخطاب لأبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ): "أما إنها في علمه، إلا أنها لم تحضره"^(٢). ومقصود كلامه أن (يد) تجمع على (الأيادي) في غير النعم، إلا أن ذلك غاب عن أبي عمرو ابن العلاء، فعذره، واستشهد ببيت شعري لعدي بن زيد العبادي جمعت فيه (يد) على (الأيادي).

إن ما اتضح بيانه من أن الغاية من عقد المناظرات النحوية هي بيان الحق وحصول العلم، إنما يكون ذلك على الأصل الذي أصّل له العلماء لما تناولوا أدب البحث والمناظرة بالدراسة، فكان واجباً على المتناظرين الالتزام بتلك الآداب التي تضبط المناظرة، وتحفظ لها مسارها.

ولكن لنا أن نقول: إن حالة الودّ وتوجّه النية إلى بيان الحق والانتفاع بالعلم لا توجد دائماً بين أطراف المناظرة، ولا تكون دائماً الغاية المرجوة، والهدف المنشود؛ فالناظر في ما وصلنا من نصوص المناظرات، يجد أن هذه الغاية غابت عن أجواء كثير من المناظرات، وحضر عوضاً منها التعصب، والمعادنة، والمكابرة،

(١) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ١٢٤. واستشهد أبو الخطاب الأخفش على جواز أن تكون (الأيادي) في غير النعم ببيت عدي بن زيد العبادي القائل فيه:

أنكرت ما تبيّن في أيادي — سنا وإشناقها إلى الأعناق

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٤.

ممّا حاد بالمناظرات النحوية عن المسار الذي رُسم لها، فتولدت من جرّاء ذلك فجوة كبيرة بين مصطلح المناظرة كما أصل له العلماء، والواقع الماثل في ما وصلنا من نصوص.

لقد كان لنشوء مدرسة الكوفة واستقرارها منهجاً دوراً كبيراً وواضحاً في إذكاء نار الخلاف الذي ظهر مُشتدّاً ومتأجّجاً بين أتباع مدرستي البصرة والكوفة، فبدأت العصبية المذهبية والعلمية من جرّاء ذلك بالظهور والتجلي، وصار كل فريق ينحاز إلى مذهبه النحوي انحيازاً واضحاً يُخرج المناظرة عن غايتها المثلى.

معيّار اكتمال أركان المناظرة

انطلاقاً من مجموع التعريفات التي وضعها العلماء لمصطلح المناظرة، لا سيّما تعريف ابن سينا قام أمرُ هذا المبحث -كما ذكر سابقاً- على معيارين اثنين، اتُّخذاً أساساً في بيان المسافة الموجودة بين مصطلح المناظرة كما أصل له العلماء، وبين الواقع الملموس الماثل في نصوص المناظرات، وهما:

١- اكتمال أركان المناظرة، من دعوى، ومدع، ومعترض، وحصول تقابل فعلي بين طرفيها.

٢- الغاية من عقد المناظرة بيان الحق، وحصول العلم، والانتفاع به.

وطُبّق هذان المعياران على المناظرات التي كانت المسألة فيها نحويّة، وكان أحد طرفي المناظرة نحويّاً، أو لغويّاً.

أمّا المعيارُ الأوّل، وهو اكتمال أركان المناظرة، فالناظر في نصوص المناظرات، يجد أنّ أكثر المناظرات حققت هذا المعيار؛ فكان للمناظرة دعوى

يتجاذبها مدعٍ ومعتزضٌ، بينهما تقابلٌ فعليٌّ. إلا أن هناك مناظراتٍ لم تحقق هذا المعيار، لذا، ينبغي ألا تدخل ضمن ما يُسمى بالمناظرات النحويّة. والأمثلة على ذلك كثيرة، أوردها الزجّاجي في كتابه "مجالس العلماء". ومنها:

- المجلس الذي جمع أبا عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) وأبا عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ).

ودارت قضية المجلس حول قراءة أبي عمرو بن العلاء: "لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا"، فسأل أبو عبيدة أبا عمرو عنها، فأخبره أنها لغة فصيحة. وانقضى المجلس بعد ذلك^(١).

والناظر في هذا المجلس، يتبين له أنه قد حصل فيه تقابلٌ فعليٌّ بين الطرفين، وكان هناك دعوى، أو ما هو أشبه بالدعوى، قدّمها أبو عمرو، إلا أن الاعتراض لم يظهر؛ فلا يعدو أن يكون هذا المجلس استفساراً واستيضاحاً من أبي عبيدة، لا سيما إذا عرفنا أن أبا عبيدة كان وقّافاً عند المسموع الذي قدّمه أبو عمرو، لما أنشد قول المزمق العبدى^(٢):

وقد تَخِذْتُ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْرِهَا نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمَطْرُقِ

- المجلس الذي جمع أبا عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) وأبا الخطاب الأخفش الكبير (١٥٧هـ).

ودارت قضية المجلس حول جمع يدٍ، وذلك لما سأل سائل أبا عمرو عن جمع يدٍ، فقال: أيدٍ، وأنكر أن تكون الأيادي إلا في النعم^(٣).

(١) انظر: الزجّاجي، مجالس العلماء، ص ٢٥٥.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ١٢٤.

والناظرُ في هذا المجلس، يدركُ أنه لا يمكن أن يُصطَلَحَ عليه مناظرةٌ؛ إذ لا وجودَ لدعوى بين أبي عمرو وأبي الخطاب الأَخْفَش^(١)، وهما اللذان حددهما الزجائيُّ طرفين للمجلس، ولا وجودَ لاعتراض كذلك، وإذا كان أبو الخطاب الأَخْفَش قد بيّن أنّ ما ذكره أبو عمرو لم يكن صحيحاً، فإنّ ذلك لم يكن أثناء المجلس، بل حصل بعد أن انقضى المجلس وقام أبو الخطاب الأَخْفَش منه، وبذلك يكون التقابلُ الفعليُّ بين الطرفين معدوماً.

• المجلس الذي جمع الخليل (١٧٥هـ) وسيبويه (١٨٠هـ).

ودارت قضيةُ المجلس حول رفع (أيّهم) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ مريم/٦٩. وبيّن الخليلُ أنه مرفوعٌ على الحكاية. إلا أنّ سيبويه غلطَ ذلك، وبيّن أنّ (أيّهم) بتأويل (الذي)، وهو في موضع نصب بالفعل (لننزعن)^(٢).

والمدقّق في هذا المجلس، لا يجدُ تقابلاً فعليّاً بين الخليل وسيبويه. فكلُّ ما جرى أنّ سيبويه عرّضَ عليه رأيُ الخليل في المسألة، فقال: هذا غلطٌ. وما يقوّي أنّ التقابل لم يحصل بينهما، قولُ سيبويه: "وألزمه أن يُجيز: لأضربنّ الفاسقُ الخبيث..."، فقول سيبويه: "وألزمه" يشير أنّهُ يتحدث عن الخليل بصيغة الغائب، ولو كان الخليل موجوداً لقال له: هذا غلطٌ، ويلزّمك كذا وكذا، فلمّا استعمل سيبويه صيغة الغائب، دلّ على أنّ التقابل بينه وبين الخليل لم يحصل في هذه المسألة. وهذا ما يُسقِطُ المجلسَ من عداد المناظرات النحوية.

(١) انظر ترجمته: القفطي، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط ١، القاهرة، ١٩٨٦، ج ٢، ص ١٥٧.

(٢) انظر: الزجائي، مجالس العلماء، ص ٢٣١-٢٣٢.

- المجلس الذي جمع المبرد (٢٨٥هـ) والزجاج (٣١٦هـ).

ودارت قضية المجلس حول مسألة ناصب (زيداً) في مثل قولنا: ما أحسن زيداً!، وعدد آخر من المسائل^(١).

وللناظر في تلك المسائل أن يُدرك أن الزجاج قد ظهر فيها كلها بثوب السائل المستفهم، ولم يُبد أي اعتراض على ما سمعه من المبرد، هذا مع أنه بيّن النية مسبقاً أن يقطع المبرد إن ناظره، إلا أن ذلك لم يحصل، بل اتسم الجو العام للمجلس بالود والاحترام، وساده الحرص على طلب العلم. وكان عدم وجود اعتراض من أحد طرفي المجلس سبباً في إخراج المجلس من عداد المناظرات.

- المجلس الذي جمع الخليل (١٧٥هـ) والأصمعي (٢١٦هـ).

دارت قضية المجلس حول مسألة الفرق بين الخفض والجر، إذ دخل الأصمعي يوماً على الخليل، فسأله الخليل: ما الفرق بين الخفض والجر؟ فأجاب الأصمعي عن سؤال الخليل بعد تفكير طال قليلاً^(٢).

والناظر في هذا المجلس يتبين له أن اعتراض الخليل على ما قدمه الأصمعي من جواب كان معدوماً، بل غاب شخص الخليل تماماً بعد إجابة الأصمعي عن السؤال. ولعل في صمت الخليل، وعدم إبدائه أي اعتراض، إعجاباً منه بما قدمه الأصمعي، لا سيما أن الأصمعي ذكر في روايته أنه عندما دخل على الخليل ناداه الخليل بقوله: يا كيّس، والنداء بمثل هذه العبارة اعتراف بقيمة المنادي، وذكائه اللغوي.

(١) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ١٢٥.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٩٣.

وذكر الزجّاجي مجالسَ أخرى غيرَ السابقة كان الاعتراضُ فيها معدوماً، وهي المجالسُ ذات الأرقام ٢٣، ٣٢، ٦١، ٦٤، ٦٨، ١٠٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٤١، ١٤٥، في كتابه "مجالس العلماء". وسُكِّتَ عنها في هذا المقام خشية الإطالة، ولأنّها جاءت على غرار ما ذكرتُ من مجالس.

وتجدُرُ الإشارةُ هنا إلى أنّ عدمَ وجودِ اعتراضٍ في المجالس السابقة كان لأسبابٍ عديدةٍ كما أرى، أهمُّها:

١- أنّ طرفي المجلس في بعض المجالس كانا ينتميان إلى مذهبٍ نحويٍّ واحد، وهذا أمرٌ يدفعُ العصبيةَ المولدةَ للاعتراضِ جانباً، لا سيّما إذا كان الرأيُ المُقدَّم من أحد طرفي المجلس صائباً قوياً. وهذا واضح في المجلس الذي جمع أبا عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي^(١).

٢- أنّ بعض المجالس كان أحدُ طرفيها ممن اعترف بجلالِ قدره في النحو، فلقى من جرّاء ذلك الاحترامَ والتقدير، ممّا جعل المجالسَ التي تجمعُه مع غيره تظهرُ كأنّها حلقةٌ علميّةٌ بين شيخٍ وتلاميذه. وهذا واضح في المجلس الذي جمع أبا إسحاق الزجاج وجماعةً كانت هي من روى المجلس^(٢).

وفي المحصلة، يتبيّن لي أنّ عدمَ وجودِ اعتراضٍ في المناظرة -والاعتراضُ ركن من أركان المناظرة- أمرٌ يجعلُ (المناظرة) خاليةً إلى حدٍّ كبيرٍ من الحجاج؛ فلا تشهدُ معارضةً ولا مُداراةً ولا منعاً ولا نقضاً. وفقدانُ هذه الأشياءِ يحوّلُ المناظرة إلى مجلسٍ علميٍّ، تُعرَضُ فيه الأسئلةُ والآراءُ دون إبداء أيِّ اعتراض، فنكونُ أمام حلقةٍ علميّةٍ يقدّمُها شيخٌ لتلاميذه.

(١) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٢٦.

وأما المعيار الثاني وهو الغاية من عقد المناظرة ، فهو معيار ذو أهمية كبيرة في توجيه المناظرة نحو النجاح ، أو نحو الفشل؛ فالغاية قد تجعل الإنسان يرى الوسيلة غير المشروعة مشروعةً ، والأمر غير المنطقي منطقيًا ، بل قد تجعله يرى الباطل الذي يدافع عنه حقًا ، والحق الذي يقدمه خصمه باطلاً . فالغاية إذاً ، من شأنها أن تقلب الموازين الإنسانية والعلمية ، وتضعنا أمام حرب كلامية ، هدفها الأول إسقاط الطرف الآخر الذي يُنظر إليه على أنه خصم يجب إسقاطه .

بيّنّا سابقاً أنّ مؤصلي مصطلح المناظرة اتفقوا جميعاً على أنّ الغرض من المناظرة إظهار الصواب ، وبيان الحق والعلم ، والانتفاع بهما ، إلّا أنّ هذا الغرض ، أو هذه الغاية لم تتحقق في جميع ما وصلنا من نصوص المناظرات النحوية . وكان لذلك أنّ رأينا تبدلاً للغاية؛ فتارة تجدها غايةً علميةً صرفاً ، وتارة أخرى تجدها علميةً بقصد التنافس وإظهار الذات ، وتجدها في بعض النصوص مُلغعةً بالعصبية العلمية أو السياسية .

إنّ أوج الاختلافٍ وأشدّه ظهر في المناظرات التي كانت تُعقد بين علماء المدرستين البصرية والكوفية ، بخلاف المناظرات التي كانت تُعقد بين عالين بصريين أو عالين كوفيين ، والتي كانت أكثرَ علميةً ووداً وأدباً . وبين مهدي المخزومي أنّ الاختلاف بين البصريين والكوفيين كان متعددًا ومتنوعًا؛ فهناك اختلافاتٌ في الأصل العنصري؛ فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين ، وأكثر أهل البصرة من المضريين . وهناك اختلافاتٌ من الناحية الحزبية؛ فالكوفة علويةٌ ، والبصرة عثمانيةٌ . وهناك اختلافاتٌ من الناحية العلمية؛ فأهل الكوفة أصحابُ فقهٍ ، وحديثٍ ، وقراءةٍ ، وأهل البصرة أصحابُ علوم وفلسفات^(١) .

(١) انظر: المخزومي ، مهدي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ، مصر ، ١٩٥٨ ، ص ٦٦ .

والظاهر أن هذه الاختلافات التي عرضها المخزومي، وغيرها من الاختلافات الواقعة بين المدرستين في مصادر تقعيد اللغة، والمنهج المتبع في ذلك، تشكلُ بمجموعها أسباباً ودواعي ولدت الخلافات النحوية بينهم، فظهر من جراء ذلك التنافس والندية بينهم في ندواتهم ومجالسهم.

معيار أغراض المناظرة

لقد وجدتُ بعدَ النظر في كتاب "مجالس العلماء" للزجاجي، أن المجالس التي جمعها في كتابه لم تكن الغاية منها واحدةً، ورحتُ أصنّفُ المناظرات وفق الغاية منها، فوصلتُ إلى أن الغاية من عقد المناظرات النحوية كانت على أربع صور:

الصورة الأولى: إظهار الصواب وحصول العلم: وهذا هو الأصل الذي يجب أن تقوم عليه المناظرة. وتظهر هذه الغاية في عددٍ من المناظرات التي ذكرها الزجاجي في كتابه "مجالس العلماء". وفي الجدول الآتي بيان لجل تلك المناظرات حسب رقم المجلس:

جدول رقم (١)

مناظرات بين بصريين بصريين	مناظرات بين نحويين كوفيين	مناظرات بين بصري وكوفي
رقم: ١، ٣٠، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٥٢، ٦٦، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦. بالإضافة إلى مناظرة يونس وسيبويه ^(١)	لا يوجد	رقم: ١٠، ٣١، ٤٨. بالإضافة إلى مناظرة المازني والفراء ^(٢)

(١) انظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ١٠، بيروت، ١٩٩٣، ج ٥، ص ٢١٢٩، ترجمة عمرو بن عثمان بن قنبر.

(٢) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، ط ٢، بيروت، ١٩١٣، ج ٣، ص ٣٠٣.

وبعد النظر في المناظرات السابقة تبين لي أنّ مما يجعلُ الغاية من المناظرة إظهارَ الصواب حصولها بين طرفين ينتميان إلى مذهب نحويّ واحد، ويتضح هذا الأمر جليّاً من المناظرات التي دارت بين نحويين بصريين؛ كالمناظرة التي جمعت أبا عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، وانتهت بإقامة أبي عمرو بن العلاء الحجة على عيسى بن عمر. وأظهر بعدها عيسى بن عمر موقفاً طيباً، إذ قبل ما قدّمه أبو عمرو ابن العلاء، ورَضِي به، بل زد على ذلك، فقد أثنى عيسى بن عمر على أبي عمرو بقوله: "لك الخاتم يا أبا عمرو، بهذا والله، فقت الناس"^(١). وكان هذا حال المناظرة الحاصلة بين الأخفش والمازني التي تعدُّ بحق نموذجاً مثالياً للمناظرة النحوية التي غايتها العلم، وليس شيئاً إلا العلم. وانتهت هذه المناظرة بأن أفحم المازني الأخفش، ولم يسخط الأخفش لذلك، ولم يغضب، بل أظهر رضاءً بما وصل إليه، فقال مخاطباً المازني: "وما أحسن ما احتجبت به!"^(٢).

وفي ما يخصُّ المناظرات النحوية التي جرت بين كوفيين، فلم أقف على مناظرة نحوية واحدة مما اكتملت فيها أركان المناظرة الأربعة وكانت المسألة فيها نحوية، وكان أحد طرفي المناظرة نحوياً أو لغوياً.

وذكر الزجاجي في مجالسه مجلسين^(٣) جمعا نحويين كوفيين، هما: الكسائي (١٨٩هـ) والفراء (٢٠٧هـ)، إلا أنّ هذين المجلسين لم يحققا ركناً مهماً من أركان المناظرة، وهو الاعتراض، بل لم تظهر المسائل التي ناظر الفراء الكسائي فيها، واكتفى الفراء بقوله: "فسألته عن مسألة فأجابني بخلاف ما معي...، ثم سأله عن أخرى فأجابني بخلاف ما معي"^(٤). وقد ظهر الفراء في المجلسين بثوب التلميذ الذي

(١) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٢.

(٣) مجلس رقم ١٠١، ومجلس رقم ١٢٧.

(٤) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٢٠٥.

يسألُ وشيخُه يَحيبُ. ومع أنَّ الفراءَ ألحَ فيما رواه أنَّه ينوي تخطئةَ الكسائيِّ، إلَّا أنَّي أرى أنَّ المجلسينِ إنَّما عُقدَا للإعلاء من شأنِ الكسائيِّ، وبيانًا لذكائه اللغوي. ويؤكدُ هذا كلامُ الفراءِ في نهاية أحدِ المجلسين، إذ قال: "لم نرَ مثلَ الكسائيِّ، ولا نرى مثله أبدًا. كنَّا نظنُّ إذا سألناه عن التفسير أنَّه لا يَحيبُ فيه الجوابَ الثاقبَ، فإذا سألناه عنه أقبلَ يرمينا بالشُّهبانِ"^(١). وقال الفراءُ أيضًا لما سُئل عن سبب كثرة اختلافه إلى الكسائيِّ: "فأعجبنتي نفسي، فناظرته وسأيلته، فكأنِّي كنتُ طائرًا يغرفُ من بحر"^(٢).

وذكر الزجاجةي مجلساً^(٣) دارت فيه مناظرةٌ نحويةٌ بين ثعلب (٢٩١هـ)، وأبي الحسن ابن كيسان (٢٩٩هـ)، إلَّا أنَّ أبا الحسن ابن كيسان كان بصريًّا كوفيًّا، بل ذكَّر أنَّه أميلُ إلى البصريين^(٤). وهذا يؤكدُ أنَّه لم تحصل -فيما وصلنا من نصوص- مناظرةٌ بين نحويين كوفيين تعالجُ مسألةً نحويةً. ولم أجد سببًا لذلك إلَّا أنَّه لما أدرك النحويون الكوفيون أنَّ البصريين قد سبقوهم في ميدان النحو، وترسيخ قواعده، دخلوا في تأسيس مذهبهم الخاص^(٥)، وبدأوا من جرَّاء ذلك يدخلون في تنافسٍ محمود مع النحويين البصريين، ترسيخاً لمذهبهم، وإظهاراً لذاتهم، ممَّا جعلهم ينشغلون بمناظرة النحويين البصريين عن مناظرة أنفسهم.

وأما تلك المناظراتُ النحوية التي جرت بين نحويين أحدهما بصريٌّ والآخر كوفيٌّ وكانت غايتها علميةً صِرْفًا، فهي مع وجودها إلَّا أنَّها كانت قليلةً جدًّا مقارنةً

(١) الزجاجةي، مجالس العلماء، ص ١٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(٤) انظر: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد إبراهيم أبو الفضل، مكتبة الخانجي، ط ١، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٥٣.

(٥) انظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، ط ١٠، بيروت، ١٩٣٣، ص ٢٨٤.

مع المناظرات التي اتسمت بالتنافس ، أو بالتعصب والحرص على إسقاط الآخر .
والجدول السابق يُظهر أنّ عددها لا يتجاوز أربع مناظرات في حدود ما ذكره
الزجاجي في مجالسه .

الصورة الثانية: التنافس العلمي: ولعلنا نستطيع القول بأن التنافس هو أمرٌ
طبيعيّ ، وهو ممّا جُبِلَ الإنسانُ عليه . لكنّ التنافس الذي يُحمَدُ ويُحمَدُ صاحبه ،
هو ذاك التنافس الذي فيه خدمةٌ عظيمةٌ للعلم وللعلماء . وقد أظهرت مجموعة من
المجالس ملامح ذلك التنافس ، هي كما هو مثبت في الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

مناظرات بين بصريين	مناظرات بين كوفيين	مناظرات بين بصريّ وكوفيّ
رقم: ٢٤ ، ٤١ ، ٧٦ ، ١٣٤	لا يوجد	رقم: ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ١١٩ ، مناظرة بين الفراء والجرمي ^(١)

والمدقق في هذه المناظرات يجد كثيراً من العبارات التي تشير أو تدلّ على
التنافسية بين طرفي المناظرة؛ ففي مجلس^(٢) جمع ثعلباً (٢٩١هـ) والرياشي (٢٥٧هـ)
أظهر ثعلب فيه استخفافاً بسؤال الرياشي^(٣) ، فقال ثعلب مخاطباً الرياشي: "تقول لي
هذا في العربية، إنّما أصيرُ إليك لهذه المقطعات والخرافات"^(٤) . فهذه العبارة تُظهر
مدى ثقة ثعلب بنفسه في الإجابة عن مثل هذه الأسئلة ، بالإضافة إلى أنّ اختيار مثل
هذه المقطعات والخرافات إنّما يكون بقصد التنافس والندية .

(١) انظر: ابن جني ، الخصائص ، ج ٣ ، ص ٢٩٩ .

(٢) انظر: مجالس العلماء ، مجلس رقم ٢٥ .

(٣) انظر ترجمته: الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص ٩٧ .

(٤) انظر: الزجاجي ، مجالس العلماء ، ص ٤٧ .

وفي مجلس آخر^(١) جرت المناظرة فيه بين الأصمعي (٢١٦هـ) والمازني (٢٤٩هـ) كشف المازني قصد الأصمعي إلى تخطئته أمام الناس، لما سألته عن الفرق بين الرفع والنصب في المعنى في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ القمر/٤٩، فقال المازني: "فَعَلِمْتُ مراده وخشيتُ أَنْ يُغري العامة بي"^(٢). وفي مجلس ثالث جمع الفراء (٢٠٧هـ) والجرمي (٢٢٥هـ) قيل فيه للجرمي: "قد أطال سؤالك؛ أفلا تسأله!"^(٣) وكأني بالمجلس إنما عُقد من أجل التنافس، لا من أجل طلب العلم، وبيان الصواب، وحصول الانتفاع به.

وفي مجلس رابع^(٤) جمع المبرد (٢٨٥هـ) والزجاج (٣١٦هـ) ظهر أن الزجاج لما أدرك علو شأنه في النحو، عزم على مناظرة المبرد وإقامة الحجة عليه، إلا أنه لما كانت المناظرة بينهما علم الزجاج مكانة المبرد اللغوية، فلم يظهر اعتراضاً على ما سمعه من المبرد. ومع أن الزجاج لم يعترض على شيء قدّمه المبرد، إلا أنه لم يعلن قبوله ورضاه بما سمعه منه إعلاناً صريحاً، ولم يكشف عنه، واكتفى بأن يبقى الاعتراف بينه وبين نفسه، إذ قال واصفاً ما قدّمه المبرد: "فقلتُ في نفسي: هذا هو الحق، وما سوى ذلك باطل"^(٥). فيا ترى هل منع الزجاج من أن يعلن هذا الاعتراف على الملأ إلا خشيته على شخصيته النحوية من الهزيمة.

يظهر لي من فحوى ما جرى في المجالس الأربعة المذكورة آنفاً، وفي معظم المناظرات المثبتة في الجدول (٢) أن إظهار الذات، لا سيما النحوية منها يُعد سبباً واضحاً في شيوع التنافسية بين المتناظرين.

(١) انظر: مجلس رقم ١٣٤.

(٢) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٢٢٤.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٢٩٩.

(٤) انظر: مجلس رقم ٧٦.

(٥) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ١٢٧.

وفضلاً على حرص المتناظرين على إظهار ذواتهم، والإعلاء من شأنها، كان هناك دواعٍ أخرى بعثت على التنافس بينهم، إنها الخطوة السياسية لدى الخلفاء والأمراء والوزراء، ونيل العطايا والجوائز. ففي مجلس^(١) عند محمد بن عبدالله بن طاهر^(٢) جُمع فيه بين ثعلب (٢٩١هـ) والمبرد (٢٨٥هـ) ظهر أنَّ الأمير قد نوى عقد هذه المناظرة قصدًا منه إلى إظهار القوة النحوية لدى كلٍّ منهما، فكان هو من يُدير المناظرة، وكان هو من يسأل، فيستمع لما يقوله المبرد وثعلب في المسألة المعروضة. وكان كلما فرغا من مسألة، انتقل بهما إلى مسألةٍ أخرى بقوله: خبراني عن كذا^(٣). وكان من الأمير في نهاية المجلس أن ضمَّ ثعلبًا إلى ولده، وضمَّ المبرد إلى نفسه. فالدافع الاقتصادي إذا، حاضرٌ في بعض المناظرات.

وفي مجلسٍ آخر^(٤)، اجتمع ثعلب والمبرد أيضًا عند محمد بن عبدالله بن طاهر، فأظهر المبرد حرصه على التقرب من الأمير، بما يقدّمه من آراءٍ وتوجّهاتٍ نحوية، وذلك لما التقى ثعلب المبرد وعليّ بن عبدالغفار بدار الأمير، فقال عليّ بن عبدالغفار: "قد اجتمعتمَا، وأريدُ أن أسألَ عن مسألةٍ. فقلتُ (ثعلب) له: سل. فقال: ما معنى قولِ الله جلَّ وعز: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. فقلتُ: معناه ليس مثله، وليس كمثلته، المعنى فيه واحدٌ، والعربُ تُدخلُ الكافَ ليعلمَ أنها كالأسماء ومثُلُ مثلٍ. فالتفتَ إلى محمد بن يزيد فسأله فقال: هذا جوابٌ مقنّع، ولكن إذا دخلنا الساعة إلى الأمير فسألني عنها بحضرته حتى أخبرك بما بقي فيها"^(٥).

إنَّ قولَ المبرد: "هذا جوابٌ مقنّع، ولكن إذا دخلنا الساعة إلى الأمير فسألني

(١) انظر: مجلس رقم ٥٥.

(٢) هو أميرٌ ولي نيابة بغداد في أيام المتوكل. توفي سنة ٢٥٣هـ.

(٣) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٩٤-٩٥.

(٤) انظر: مجلس رقم ٥٣.

(٥) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٩١.

عنها بحضرته حتى أخبرك بما بقي فيها؛" فيه ما يكفي من الدليل على حرص المبرد على نيل الحظوة لدى الأمير، وسعيه إلى ذلك، عبر منافسة ثعلب، أو غيره. ومما يؤكد ذلك، قوله -أعني المبرد- في مجلس^(١) ضمّه وثعلباً عند محمد بن عبدالله ابن طاهر، إذ قال واصفاً رأي ثعلب: "هذا صوابٌ وأنا أفهم الأمير"^(٢). فشعر ثعلب من جرّاء ذلك بالغيظ. إذًا، فقصد التكبُّب واضح لدى المبرد. بل هناك ما هو أوضح منه، فيروى أنّ المبرد وهارون الحائك الضرير النحوي تناظرا يوماً، فقال له المبرد: أراك فهمًا فلا تكابر؛ فقال هارون: يا أبا العباس، أبذل جهدي في النحو؛ لأنّه خبرنا ومعاشنا، فقال له المبرد: إذا كان خبرك فكابر إذا كابر!^(٣) فهذه دعوة صريحة من المبرد إلى التنافس من أجل المال، بل هي دعوة إلى ما هو أبعد من التنافس، هي دعوة إلى المكابرة. والمكابرة عند أهل المناظرة "هي المنازعة لا لإظهار الصواب، ولا لإلزام الخصم، وهي ضدّ المناظرة"^(٤).

إذًا، يتبيّن لنا مما جاء في المجالس السابقة أنّ التنافس الذي كان يسيطر على المناظرات النحوية، إنّما كان لأجل إظهار الذات، وإعلاء شأنها، أو لنيل حظوة لدى الوزير، أو الأمير، أو الخليفة.

الصورة الثالثة: التسلية والمسامرة: وتعدّ التسلية والمسامرة دافعاً من الدوافع الباعثة على عقد المناظرات النحوية أو غيرها، لا سيّما إن جرت في حضرة خليفة، أو أمير، أو وزير، فيروي المازني (٢٤٩هـ) أنّه حضر يوماً مجلس الخليفة الواصل بالله (٢٣٢هـ)، واجتمع جماعة نحوّي الكوفة، فقال له الواصل: "يا مازني، هات

(١) انظر: مجلس رقم ٤٩.

(٢) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٨٤.

(٣) انظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج ٣، ص ٣٦١.

(٤) التهانوي، محمد علي، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص ١٦٣٣-١٦٣٤.

مسألة^(١). فأن يطلب الخليفة من المازني مسألة أمر يدل على أن التسليّة والمسامرة مقصودتان في هذا المجلس. ومثل هذا المجلس مجلس جمع المازني ويعقوب بن السكيت (٢٤٤هـ) عند محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم بالله، فقال محمد بن عبد الملك للمازني: سلّه عن مسألة^(٢). ولنا أن نعدّ هذه الصورة (التسليّة والمسامرة) فرعاً على الصورة الثانية (التنافس)؛ فقد يكون التنافس دافعاً للتسليّة والمسامرة.

الصورة الرابعة: التعصب وإسقاط الخصم: وقد حضرت هذه الغاية في عدد ليس بالقليل من المناظرات، ولا أرى أن هذه الغاية منقطعة تماماً عن غاية التنافس التي ظهرت في الصورة الثانية؛ فقد يكون التنافس بين العلماء في إظهار ذواتهم، ونيل الحظوة لدى الأمراء، هو الموصل إلى التعصب، والمعاندة، والمنازعة. لذا، يمكننا أن نعدّ هذه الصورة امتداداً للصورة الثانية ومتولدة منها.

وفي الجدول الآتي بيان لتلك المناظرات التي سيطر على جوّها العامّ التعصب، والقصد إلى إسقاط الخصم:

جدول رقم (٣)

مناظرات بين كوفيين	مناظرات بين بصريين	مناظرات بين بصريّ وكوفيّ
لا يوجد	٢١، ٢٢، ٦٥، ١٤٠.	٤، ٥، ٨، ١٧، ٧٩، ١٢٠، ١٣١، ١٣٣، ١٥١. بالإضافة إلى مناظرة بين الفراء والجرمي ^(٣) .

(١) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٨٩.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(٣) انظر: ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،

تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، ط ١، القاهرة، ص ٤٥.

والمدقق في هذه المناظرات يقف على عدد من الأمور التي تعيب المناظرة، وتنحرف بها عن مسارها الموضوع لها، فتكاد تخرج من دائرة المناظرة إلى أشياء أخرى، كالمكابرة، والمنازعة، والمجادلة. وبيان ذلك في النقاط الآتية:

١- محاولة إدخال الخصم في حالة من القلق والاضطراب. وهذا ما حصل بالفعل مع سيويوه (١٨٠هـ) لما حضر لمناظرة الكسائي (١٨٩هـ)، فاستقبله الأحمر^(١) علي بن المبارك (٢٠٦هـ) بنية إسقاطه واستفزازه. فما سئل سيويوه عن مسألة من الأحمر أو من الفراء (٢٠٧هـ) من بعده إلا قال له: أخطأت. حتى قال: لست أكلّمكما أو يحضر صاحبكما حتى أنظره^(٢).

٢- ازدراء الخصم واحتقاره الناتج من الأنوية التي يشعر بها أحد المتناظرين. ومثال ذلك العبارة التي أطلقها الكسائي في مجلس له مع أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي^(٣) لما قال له اليزيدي: "يا أبا الحسن، تأتينا عنك أشياء نُنكرها. فقال: وأي شيء مع الناس إلا فضل بزاق^(٤)".

٣- الضحك المزوج بالهزاء والسخرية تعبيراً عن رفض ما قدمه الطرف الآخر. وذلك على نحو ما صدر من الأصمعي (٢١٦هـ) لما تناظر والكسائي، فأجاب الكسائي جواباً لم يُعجب الأصمعي فضحك منه وتهانف^(٥). والتهانف الضحك بالسخرية^(٦).

(١) انظر ترجمته: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج ٢، ص ٣١٣. وانظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٣٤.

(٢) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٩.

(٣) انظر ترجمته: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج ٤، ص ٣١. وانظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٦١.

(٤) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ١١.

(٥) انظر: المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٦) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (هـ ن ف).

٤- اتهامُ الخصمِ بالجهلِ وعدمِ المعرفة. ومثالُ ذلك ما حصل بين أبي حاتم السجستاني (٢٥٥هـ) وأبي محمد التوزي (٢٣٠هـ)، فيروى أن التوزي^(١) سأل السجستاني^(٢) عن كلمة (الفردوس) أمذكر هي أم مؤنث؟ فأجابه السجستاني بأنها مذكر. فأنكر التوزي ذلك، وقال للسجستاني: يا غافل، أما تسمعُ الناس يقولون: أسألك الفردوسَ الأعلى. فردَّ السجستاني: يا نائم، الأعلى ها هنا أفعل وليس بفعل^(٣). فالتوزي يصفُ السجستاني بالغافل، والسجستاني يصفه بالنائم. فأُيِّ منازرةً هذه التي تقوم على السباب والشتم!

٥- إسكاتُ الخصمِ، واعتراضُ كلامه، وعدمُ انتظاره حتى يُكَمِّلَ مراده. وذلك على نحو ما وجدناه من الكسائي لما تناظر والأصمعيّ حول رفع (رئمان) أو نصبها، فرواها الكسائي بالرفع، وقال الأصمعيّ: هي بالنصب^(٤)، فقال له الكسائي: "اسكت، ما أنت وهذا؟"^(٥).

٦- فَرَحُ أحدِ المتناظرين بخطأ الطرف الآخر. ومثال ذلك ما حصل بين الكسائي وأبي محمد اليزيديّ لما تناظرا بحضرة الرشيد، فأخطأ الكسائي، فضرب اليزيدي قلنسوته بالأرض تعبيراً عن فرجه، وقال: أنا أبو محمد. فلما لامه بعض الحضور على تصرفه راح يقول معتذراً: "لَذَّةُ الغَلَبِ أنستني من هذا ما أحسن"^(٦). وتفسيرُ ما حصل من اليزيدي أنّ المناظرة إنما عُقدت بينه وبين الكسائي لغرض المنافسة وإسقاطِ الخصم، لا لأجلِ العلم وإظهارِ الصواب.

-
- (١) انظر ترجمته: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج ٢، ص ١٢٦.
 (٢) انظر ترجمته: المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٨. وانظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٩٤.
 (٣) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٤١.
 (٤) انظر: الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحمد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١، ج ١، ص ٥٦.
 (٥) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٣٥.
 (٦) المرجع السابق، ص ١٩٥.

خاتمة البحث

وبعد، فقد بيّنا في هذا البحث حال المناظرات النحويّة، قرّبها أو بعدّها عمّا أصّله علماء هذا الفنّ. وكان ذلك استناداً إلى معيارين اثنين، الأوّل: اكتمال أركان المناظرة: الدعوى، والمدّعي، والمعترض، والتقابل الفعليّ بين طرفي المناظرة. والثاني: الغاية من عقد المناظرات.

وتبيّن أنّ المعيار الأوّل قد كان له الأثر الكبير في تحديد ما هو داخل في دائرة المناظرة، وما هو خارج منها؛ فغياب ركن من أركان المناظرة الأربعة يعني خروجها من دائرة المناظرة، بل خروجها من دائرة كثيرٍ من المصطلحات التي تلتقي مع المناظرة في الإطار العامّ، كالمنازعة والمكابرة والمعاندة والمجادلة التي تقتضي وجود الأركان الأربعة الموجودة في المناظرة.

وأما المناظرات النحويّة التي حققت الأركان الأربعة، فقد تعددت الغاية منها، فكانت على أربع صور، كان لكل صورةٍ منها دورٌ مهمٌّ في تقريب المسافة، أو تبعيدها بين ما هو ماثّل في نصوص المناظرات، ومصطلح المناظرة على الصورة التي أصّل لها علماء فنّ المناظرة. وقد كانت الصورة الرابعة هي أكثر ما أثر في إبعاد المناظرة، والانحراف بها عن خطّها الموضوع لها في الأصل، فابتعدت من جرّاء ذلك عن غرضها الأساس، المتمثّل في إظهار الصواب، حتى كاد ينخلع عنها مصطلح المناظرة، لتدخل في مصطلحات أخرى، كالمنازعة، والمجادلة، والمكابرة، والمعاندة.

وخلاصة الأمر، أنّ المناظرات النحويّة التي وصلتنا لم تكن -في معظمها- على الصورة المثلى والإيجابية التي تسعى إلى إظهار الصواب، وحصول العلم

والانتفاع به، ولم تلتزم بالضوابط والآداب التي وضعها علماء آداب البحث والمناظرة، فكان من ذلك أن نراها في ثوب العلميّة تارةً، وفي ثوب السوفسطائية والمغالطة تارة أخرى.

المصادر والمراجع

- ١- أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، ط ١٠، بيروت، ١٩٣٣.
- ٢- ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، ط ١، القاهرة.
- ٣- الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١.
- ٤- التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط ١، بيروت، ١٩٩٦.
- ٥- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، ط ٢، بيروت، ١٩١٣.
- ٦- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط ٤، بيروت، ١٩٩٠.
- ٧- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت، ١٩٩٣.
- ٨- الزُّبَيْدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد إبراهيم أبو الفضل، مكتبة الخانجي، ط ١، القاهرة، ١٩٧٣.
- ٩- الزُّبَيْدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، اعتنى به ووضع حواشيه: عبدالمنعم خليل إبراهيم وكريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٧.
- ١٠- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق:

- عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ١١- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله ، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، تحقيق: محمد إبراهيم البناء ، ط ١ ، دار الاعتصام ، ١٩٨٥ .
- ١٢- ابن سينا ، كتاب المنطق ، تحقيق: محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- ١٣- الشريف الجرجاني ، علي بن محمد ، معجم التعريفات ، مكتبة لبنان ، دون ط ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ١٤- القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري ، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، تحقيق وإشراف ومراجعة: رفيق العجم ، مكتبة لبنان ، دون ط ، ١٩٩٧ .
- ١٥- القفطي ، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ١٦- الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، اعتنى به: د. عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٩٨ .
- ١٧- المخزومي ، مهدي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ، مصر ، ١٩٥٨ .
- ١٨- ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، دون ط ، دون سنة .

- 10- Al- Zajjaji, Abu Al- Qasim Abdelrahman bin Ishaq, Mjalis Al- U'lama, ed. Abdelsalam Mohammad Haroon, Al- Khanji Library, 3st, Cairo, 1999.
- 11- Al- Sirafi, Abu Sa'id Al- Hasan bin Abdulla, Akhbar Al- Nahweyyin Al- Basreyyin wa Maratibuhum wa Akhdhu Ba'dihim an Ba'd, ed. Mohammad Ibrahim Al- Banna, 1st, Dar Al- l'tiṣam, 1985.
- 12- Ibn Sina, Logic Book, ed. Mohammad Othman, Library of Religious Culture, 1st, Cairo, 2008.
- 13- Al- Sharif Al- Jurjani, Ali bin Mohammad, Mu'jam Al- Ta'rifat, Lebanon Library, No st, Beirut, 1985.
- 14- Al- Qaḍi Abd Rab Al- Nabi bin Abd Rab Al- Rasool Al- Ahmed Nakri, Dustour Al- U'lama aw Jami' Al- Ulum fi Iṣtilahat Al- Funoon, ed. Rafiq Al- Ajam, Lebanon Library, No st, 1997.
- 15- Al- Qaḍi, Al- Wazir Jamal Al- Din Abu Al- Hasan Ali bin Yousef, Inbah Al- Ruwah ala Anbah Al- Nuha, ed. Mohammad Abu Al- Faḍl Ibrahim, Dar Al- Fikr Al- Arabi, 1st, Cairo, 1986.
- 16- Al- Kafawi, Abu Al- Baqa Ayoub bin Musa Al- Hussein, Al- Kulleyat Mu'jam fi Al- Muṣtalahat wa Al- Forooq Al- Luḡhawiyya, taken care of it: Adnan Darwish and Mohammad Al- Maṣri, Message Foundation, 2st, 1998.
- 17- Al- Makhzoomi, Mahdi, Kufa's School and its Curriculum in Learning Language and Syntax, Mustafa Al- Babi Al- Halabi Library, 2st, Egypt, 1958.
- 18- Ibn Manẓoor, Lisan Al- Arab, Sadir Dar, Beirut, No st, No year.

Sources and Reference Listing

- 1- Ahmed Amin, Duha Al-Islam, Dar Al- Kitab Al- Arabi, Eds10, Beirut, 1933.
- 2- Ibn Al- Anbari, Abu Al-Barakat, Al- Insaf Fi Masa'ilAl- Khilaf between Al- Basryyin and Kufians, ed. Judeh Mabrook, Mohammad Mabrook, Al- Khanji Library, 1st, Cairo.
- 3- Al- Ansari, Ibn Hisham, Mughni Al- Labib an Kutub Al- A'arib, ed. Mohammad Muhyieddin Abdelhamid, Modern Library, Beirut, 1991.
- 4- Al- Tahanawy, Mohammad Ali, Kashshaf Istilahat Al- Funoon Wa Al- Uloom, Present & Supervised by: Dr. Rafiq Al- Ajam, ed. Dr. Ali Dahrooj, Lebanon Publishers Library, 1st, Beirut, 1996.
- 5- Ibn Jinni, Abu Al- Fateh Othman, Al- khasa'is, ed. Mohammad Ali Al- Najjar, Dar Al- Huda, 2st, Beirut, 1913.
- 6- Al- Jawhari, Isma'il bin Hammad, Al- Sihah Taj Al- Lughah wa Al- Sihah Al- Arabyya, ed. Ahmed Abdelghafoor Attar, Dar Al- l'Im Lilmalayin, 4st, Beirut, 1990.
- 7- Al- Hamawi, Yaqoot, Mu'jam Al- Udaba, Irshad Al- Arib ila Ma'rifat Al- Adib, ed. Ihsan Abbas, Dar Al- Gharb Al- Islami, 1st, Beirut, 1993.
- 8- Al- Zubaidi, Abu Bakr Mohammad bin Al- Hasan, Tabakat Al- Nanhwiyyin wa Al- Laghawiiyyen, ed. Mohammad Ibrahim Abu Al- Fadl, Al- Kanji Library. 1st, Cairo, 1973.
- 9- Al- Zabidi, Mohammad Murtaḍa Al- Husseini, Taj Al- Aroos min Jawher Al- Qamoos, Placed its footnotes by: Abdelmun'im Khalil Ibrahim and Kareem Sayyd Mohammad Mahmoud, International Books House, 1st, Beirut, 2007.